أبحاث

موقف الرافضة من حادثة الإفك
« دراسة عقدية »

إعداد: د. فهد بن محمد الساعدي
أستاذ العقيدة المساعد بجامعة طيبة



المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن ذبَّ المسلم عن عرض أخيه من أعظم الأسباب المنجية من نار جهنم كما قال النبي – صلى الله عليه وسلم-: **"من ردَّ عن عرض أخيه ردَّ الله عن وجهه النار يوم القيامة"**[1].

---

(١) مسند أحمد ط. الرسالة (٤٥/ ٥٢٨)، برقم ٢٧٥٤٣، وسنن الترمذي ت: بشار، (٣/ ٣٩١)، أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في الذب عن عرض المسلم، برقم (١٩٣١).

وهذا الفضل العظيم جاء في الذبّ عن أعراض المسلمين عامة فكيف إذا كان من يذبُّ عنه هو خير البرية وأزكى البشرية – صلى الله عليه وسلم–، ورضي الله عن حسان بن ثابت يوم يقول:

فإن أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاء

وبما أن المتهمة في عرضها، وشرفها هي: أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق – رضي الله عنها– وعن أبيها ، كان لزاما على كل مسلم الدفاع بلسانه، وقلمه، والذبّ عن أحب أزواج النبي – صلى الله عليه وسلم– إليه مما اتُّهمت به من منافقي القرن الأول، ومن تبعهم بسوء إلى يوم الدين من الرافضة ، وأضرابهم ، وقد عنونت لبحثي هذا بعنوان: (**موقف الرافضة من حادثة الإفك – دراسة عقدية –**).

راجيا من الله – تعالى– أن يذبَّ عن وجهي، وعن وجه كل مسلم النار يوم القيامة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بوجود أفكار عقدية– عند الشيعة الرافضة– تخالف الكتاب والسنة، وما عليه إجماع المسلمينن ومن بينها: الطعن في عِرْض أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها–، والمعروفة بـ :(حادثة الإفك) محل الدراسة.

ومن باب منع انتشار هذه العقائد الباطلة، أو التقليل من آثارها ،تأتي هذه الدراسة للردّ على الشبهات التي يسوقها الرافضة في حادثة الإفك، استنادا إلى الأدلة المعتبرة شرعا، والتي توصّل إليها الباحث.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال التالي:

هل ما يثيره الشيعة الرافضة من تشكيك في عِرْض أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– والمعروفة بـ :(حادثة الإفك) محل الدراسة– يستند إلى أدلة معتبرة شرعا ؟ وهل

هي – رضي الله عنها– طعنت في عِرْض أم المؤمنين مارية القبطية، كما يزعم الشيعة الرافضة أيضا؟

حدود الدراسة:

الدراسة تتركز على موقف الرافضة من "حادثة الإفك " التي ورد ذكرها في "سورة النور " وفي كتب السنة الصحيحة ، والرد على ما أثاروا حولها من شبه.

أهداف البحث:

الذبُّ عن عرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بعد اتهام الرافضة لأحب نسائه إليه، وبيان مخالفتهم للكتاب والسنة ، وإجماع المسلمين، ورد ما استدلوا به من شبه.

منهج البحث:

١- سيكون المنهج المتبع في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي .
٢- الاعتماد على نصوص الكتاب والسنة الصحيحة في دراسة مسائل البحث.
٣- عزو الآيات لمواضعها من السور.
٤- تخريج الأحاديث.
٥- توثيق كلام الرافضة من مصادرهم، ومراجعهم المعتمدة.
٦- عمل الفهارس اللازمة.

الدراسات السابقة:

١- الحصون المنيعة في براءة عائشة الصديقة، للحسين الدمشقي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية .
٢- الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة ،د. عبد القادر عطا صوفي.

وغيرهما من المؤلفات العامة ، ولكن الباحث - حسب علمه — لم يجد من أفرد هذه الشبهة بمؤلف يكون أسهل في نشره ، والاستفادة منه ، والله - تعالى- من وراء القصد .

لم أجد من أفرد هذه الشبهة بالبحث بمؤلف - حسب علمي -.

خطة البحث:

لقد قسمت البحث إلى: تمهيد، ومبحثين، وخاتمة بأهم النتائج.

التمهيد: التعريف بحادثة الإفك وعقيدة أهل السنة فيها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإفك في اللغة، والاصطلاح.

المطلب الثاني: التعريف بحادثة الإفك في نصوص الكتاب، والسنة .

المطلب الثالث : عقيدة أهل السنة والجماعة في حادثة الإفك إجمالاً .

المبحث الأول: تاريخ حادثة الإفك، وأسبابها عند الرافضة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تاريخ حادثة الإفك عند الرافضة.

المطلب الثاني: أسباب حادثة الإفك عند الرافضة، واتهام عائشة -رضي الله عنها-.

المطلب الثالث: تحريف آية الإفك عن معناها الصحيح .

المطلب الرابع : اتهام عائشة - رضي الله عنها- بالفاحشة صراحة في "آيات أخرى " من كتاب الله - تعالى- .

المبحث الثاني: الرد على شبهات الرافضة في حادثة الإفك.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: شبهة اتهام أم المؤمنين-رضي الله عنها- بقذف مارية -رضي الله عنها-.

المطلب الثاني: شبهة الاستدلال بأحاديث منكرة في كتب أهل السنة.

المطلب الثالث: شبهة تحريف آية الإفك عن معناها الصحيح.

المطلب الرابع : شبهة اتهام عائشة - رضي الله عنها- بالفاحشة صراحة في "آيات أخرى " من كتاب الله - تعالى- .

الخاتمة. ثم فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد
التعريف بحادثة الإفك وعقيدة أهل السنة فيها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإفك في اللغة، والاصطلاح.

الإفك في اللغة:

(الْإِفْكُ) الْكَذِبُ، وَرَجُلٌ (أَفَّاكٌ) أَيْ: كَذَّابٌ ويقال: أَفَكَ كذب، وأَفَكَ الناسَ: كذبهم وحدَّثهم بالباطل، كما في حديث عائشة رضوان الله عليها حين قال فيها أَهلُ الإِفْكِ ما قالوا.

والإِفْكُ في الأَصل الكذب والمراد به ههنا: ما كُذِبَ عليها مما رُميت به ويتبين أنَّ مادة (أ ف ك) تدل على قلب الشيء وصرفه عن جهته، واستعمل اللفظ في الكذب مطلقا(١).

الإفك في الاصطلاح:

يُطلق الإفك في الاصطلاح العام على أسوأ أنواع الكذب، والافتراء وهو الكذب الذي لا يثبت، ويضطرب صاحبه، ولا يعني ذلك أنَّ في الكذب ما هو أحسن أو مستحسن.

وقيل: هو البهتان لا تشعر به حتى يفاجئك.

وأما تعريف الإفك في الاصطلاح الأخص وهو ما يتعلق بهذا البحث فهو: اتهام المنافقين في المدينة زمن النبي – صلى الله عليه وسلم– أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– بالفاحشة ، والعياذ بالله(١).

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١/ ٩٧)، تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٢١٥)، مختار الصحاح، للرازي(ص: ١٩) المصباح المنير للفيومي (١/١٧).

المطلب الثاني: التعريف بحادثة الإفك في نصوص الكتاب، والسنة .

جاء ذكر قصة الإفك في سورة – النور– في قوله – تعالى– : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴿١١﴾﴾ [النور: ١١]

سبب نزول الآيات:

حَدِيثِ عَائِشَةَ – رضي الله عنها–، زَوْجِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم– حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا، قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– مَعَهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَقْرَعَ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا فَخَرَجَ سَهْمِي، فَخَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– بَعْدَمَا نَزَلَ الحِجَابُ، فَأَنَا أُحْمَلُ فِي هَوْدَجِي، وَأُنْزَلُ فِيهِ، فَسِرْنَا حَتَّى إِذَا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– مِنْ غَزْوَتِهِ تِلْكَ وَقَفَلَ، وَدَنَوْنَا مِنَ المَدِينَةِ قَافِلِينَ، آذَنَ لَيْلَةً بِالرَّحِيلِ، فَقُمْتُ حِينَ آذَنُوا بِالرَّحِيلِ فَمَشَيْتُ حَتَّى جَاوَزْتُ الجَيْشَ، فَلَمَّا قَضَيْتُ شَأْنِي أَقْبَلْتُ إِلَى رَحْلِي، فَإِذَا عِقْدٌ لِي مِنْ جَزْعِ ظَفَارِ قَدِ انْقَطَعَ، فَالْتَمَسْتُ عِقْدِي وَحَبَسَنِي ابْتِغَاؤُهُ، وَأَقْبَلَ الرَّهْطُ الَّذِينَ كَانُوا يَرْحَلُونَ لِي، فَاحْتَمَلُوا هَوْدَجِي فَرَحَلُوهُ عَلَى بَعِيرِي الَّذِي كُنْتُ رَكِبْتُ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنِّي فِيهِ، وَكَانَ النِّسَاءُ إِذْ ذَاكَ خِفَافًا، لَمْ يُثْقِلْهُنَّ اللَّحْمُ، إِنَّمَا تَأْكُلُ العُلْقَةَ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَمْ يَسْتَنْكِرِ القَوْمُ خِفَّةَ الهَوْدَجِ حِينَ رَفَعُوهُ، وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السِّنِّ فَبَعَثُوا الجَمَلَ وَسَارُوا، فَوَجَدْتُ عِقْدِي بَعْدَمَا اسْتَمَرَّ الجَيْشُ فَجِئْتُ مَنَازِلَهُمْ وَلَيْسَ بِهَا دَاعٍ، وَلاَ مُجِيبٌ فَأَمَّمْتُ مَنْزِلِي الَّذِي كُنْتُ بِهِ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ، فَبَيْنَا

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٥/ ٩٢)، تفسير ابن كثير (١٠/ ١٨٩)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (٧/ ٢٥٧).

أَنَا جَالِسَةٌ فِي مَنْزِلِي غَلَبَتْنِي عَيْنِي فَنِمْتُ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ المعَطَّلِ السُّلَمِيُّ ثُمَّ الذَّكْوَانِيُّ[(١)] مِنْ وَرَاءِ الجَيْشِ، فَأَدْلَجَ فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ، فَأَتَانِي فَعَرَفَنِي حِينَ رَآنِي، وَكَانَ رَآنِي قَبْلَ الحِجَابِ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ عَرَفَنِي فَخَمَّرْتُ وَجْهِي بِجِلْبَابِي، وَوَاللَّهِ مَا كَلَّمَنِي كَلِمَةً وَلاَ سَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً غَيْرَ اسْتِرْجَاعِهِ، حَتَّى أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ فَوَطِئَ عَلَى يَدَيْهَا فَرَكِبْتُهَا، فَانْطَلَقَ يَقُودُ بِي الرَّاحِلَةَ، حَتَّى أَتَيْنَا الجَيْشَ بَعْدَمَا نَزَلُوا مُوغِرِينَ فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ، فَهَلَكَ مَنْ هَلَكَ، وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى الإِفْكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُبَيٍّ ابْنَ سَلُولَ، فَقَدِمْنَا المدِينَةَ، فَاشْتَكَيْتُ حِينَ قَدِمْتُ شَهْرًا، وَالنَّاسُ يُفِيضُونَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِ الإِفْكِ، لاَ أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ يَرِيبُنِي فِي وَجَعِي، أَنِّي لاَ أَعْرِفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– اللُّطَفَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَشْتَكِي، إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– فَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُولُ: «كَيْفَ تِيكُمْ؟» ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَذَاكَ الَّذِي يَرِيبُنِي وَلاَ أَشْعُرُ بِالشَّرِّ حَتَّى خَرَجْتُ بَعْدَمَا نَقَهْتُ، فَخَرَجَتْ مَعِي أُمُّ مِسْطَحٍ قِبَلَ المنَاصِعِ وَهُوَ مُتَبَرَّزُنَا، وَكُنَّا لاَ نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ الكُنُفَ قَرِيبًا مِنْ بُيُوتِنَا، وَأَمْرُنَا أَمْرُ العَرَبِ الأُوَلِ فِي التَّبَرُّزِ قِبَلَ الغَائِطِ، فَكُنَّا نَتَأَذَّى بِالكُنُفِ أَنْ نَتَّخِذَهَا عِنْدَ بُيُوتِنَا، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ وَهِيَ ابْنَةُ أَبِي رُهْمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَأُمُّهَا بِنْتُ صَخْرِ بْنِ عَامِرٍ خَالَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَابْنُهَا مِسْطَحُ بْنُ أُثَاثَةَ[(٢)]، فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ قِبَلَ بَيْتِي، وَقَدْ فَرَغْنَا مِنْ شَأْنِنَا،

---

(١) صفوان بْن المعطل بْن ربيضة السلمي الذكواني، أسلم قبل المريسيع ، وشهد الخندق والمشاهد بعدها، وكان شجاعًا خيرًا فاضلًا، وله دار بالبصرة، وقتل في غزوة أرمينية شهيدًا، ينظر ترجمته في ، أسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٣١) ، الإصابة ، لابن حجر (٣/ ٣٥٦) .

(٢) مسطح بْن أثاثة بْن عباد بْن المطلب بْن عبد مناف بْن قصي القرشي المطلبي، يكنى: أبا عباد، وقيل: أَبُو عَبْد اللَّهِ، وأمه أم مسطح بنت أَبِي رهم بْن المطلب بْن عبد مناف، وأمها ريطة بنت صخر بْن عَامِر بْن كعب، خالة أَبِي بكر الصديق. ينظر ترجمته في ، أسد الغابة لابن الأثير (٤/ ٢٥٦) ، الإصابة ، لابن حجر (٥/ ١٣٧) .

فَعَثَرَتْ أُمُّ مِسْطَحٍ فِي مِرْطِهَا، فَقَالَتْ: تَعِسَ مِسْطَحٌ، فَقُلْتُ لَهَا: بِئْسَ مَا قُلْتِ، أَتَسُبِّينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا؟ قَالَتْ: أَيْ هَنْتَاهْ أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قَالَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ فَأَخْبَرَتْنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الإِفْكِ، فَازْدَدْتُ مَرَضًا عَلَى مَرَضِي، فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي، وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم- تَعْنِي سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «**كَيْفَ تِيكُمْ**» فَقُلْتُ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ آتِيَ أَبَوَيَّ، قَالَتْ: وَأَنَا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الخَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا، قَالَتْ: فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم-، فَجِئْتُ أَبَوَيَّ فَقُلْتُ لِأُمِّي: يَا أُمَّتَاهْ مَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ؟ قَالَتْ: يَا بُنَيَّةُ هَوِّنِي عَلَيْكِ، فَوَاللَّهِ لَقَلَّمَا كَانَتِ امْرَأَةٌ قَطُّ وَضِيئَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا، وَلَهَا ضَرَائِرُ إِلَّا كَثَّرْنَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ، أَوَلَقَدْ تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَذَا؟ قَالَتْ: فَبَكَيْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لاَ يَرْقَؤُ لِي دَمْعٌ، وَلاَ أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ، حَتَّى أَصْبَحْتُ أَبْكِي، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم- عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَأُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ اسْتَلْبَثَ الوَحْيُ، يَسْتَأْمِرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ، قَالَتْ: فَأَمَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَأَشَارَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم- بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ، وَبِالَّذِي يَعْلَمُ لَهُمْ فِي نَفْسِهِ مِنَ الوُدِّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْلَكَ وَلاَ نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَإِنْ تَسْأَلِ الجَارِيَةَ تَصْدُقْكَ، قَالَتْ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بَرِيرَةَ(١)، فَقَالَ: «**أَيْ بَرِيرَةُ، هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ؟**» قَالَتْ بَرِيرَةُ: لاَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) بريرة مولاة عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وكانت مولاة لبعض بني هلال، وقيل: كانت مولاة أناس من الأنصار، اشترتها عائشة، فأعتقتها، وكانت تخدم عائشة قبل أن تشتريها، وقصّتها في ذلك في الصحيحين، وفيهما عن عائشة: كانت في بريرة ثلاث سنن ... الحديث. وفيه: الولاء لمن أعتق. ينظر ترجمتها في: أسد الغابة، لابن الأثير (٧/ ٣٧)، الإصابة، لابن حجر (٨/ ٥٠).

- صلى الله عليه وسلم-، فَاسْتَعْذَرَ يَوْمَئِذٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُولَ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- وَهُوَ عَلَى المِنْبَرِ: «**يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي**» فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَعْذِرُكَ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الخَزْرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا أَمْرَكَ، قَالَتْ: فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الخَزْرَجِ، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلَكِنِ احْتَمَلَتْهُ الحَمِيَّةُ، فَقَالَ لِسَعْدٍ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ لاَ تَقْتُلُهُ، وَلاَ تَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِ، فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَهُوَ ابْنُ عَمِّ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ لَنَقْتُلَنَّهُ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ المنَافِقِينَ، فَتَثَاوَرَ الحَيَّانِ الأَوْسُ وَالخَزْرَجُ حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَقْتَتِلُوا، وَرَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- قَائِمٌ عَلَى المِنْبَرِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَتُوا، وَسَكَتَ، قَالَتْ: فَبَكَيْتُ يَوْمِي ذَلِكَ لاَ يَرْقَأُ لِي دَمْعٌ وَلاَ أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ، قَالَتْ: فَأَصْبَحَ أَبَوَايَ عِنْدِي وَقَدْ بَكَيْتُ لَيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا لاَ أَكْتَحِلُ بِنَوْمٍ، وَلاَ يَرْقَأُ لِي دَمْعٌ، يَظُنَّانِ أَنَّ البُكَاءَ فَالِقٌ كَبِدِي، قَالَتْ: فَبَيْنَمَا هُمَا جَالِسَانِ عِنْدِي، وَأَنَا أَبْكِي فَاسْتَأْذَنَتْ عَلَيَّ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَأَذِنْتُ لَهَا فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِي، قَالَتْ: فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، قَالَتْ: وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مُنْذُ قِيلَ مَا قِيلَ قَبْلَهَا، وَقَدْ «لَبِثَ» شَهْرًا لاَ يُوحَى إِلَيْهِ فِي شَأْنِي، قَالَتْ: فَتَشَهَّدَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- حِينَ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي عَنْكِ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً فَسَيُبَرِّئُكِ اللَّهُ، وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ، فَإِنَّ العَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ**». قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أُحِسُّ مِنْهُ قَطْرَةً، فَقُلْتُ لِأَبِي: أَجِبْ

رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– فِيمَا قَالَ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–، فَقُلْتُ لِأُمِّي: أَجِيبِي رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–، قَالَتْ: مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–، قَالَتْ: فَقُلْتُ وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ لاَ أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ القُرْآنِ: إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ لَقَدْ سَمِعْتُمْ هَذَا الحَدِيثَ، حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ فَلَئِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي بَرِيئَةٌ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ لاَ تُصَدِّقُونِي بِذَلِكَ، وَلَئِنِ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي مِنْهُ بَرِيئَةٌ لَتُصَدِّقُنِّي، وَاللَّهِ مَا أَجِدُ لَكُمْ مَثَلًا إِلَّا قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ: {**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ**}، قَالَتْ: ثُمَّ تَحَوَّلْتُ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي، قَالَتْ: وَأَنَا حِينَئِذٍ أَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ مُبَرِّئِي بِبَرَاءَتِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ مُنْزِلٌ فِي شَأْنِي وَحْيًا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَلَكِنْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللَّهُ بِهَا، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ مَا رَامَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–، وَلاَ خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ البُرَحَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ مِنَ العَرَقِ، وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ، مِنْ ثِقَلِ القَوْلِ الَّذِي يُنْزَلُ عَلَيْهِ، قَالَتْ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– سُرِّيَ عَنْهُ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَكَانَتْ أَوَّلُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا: «يَا عَائِشَةُ، أَمَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَدْ بَرَّأَكِ» فَقَالَتْ أُمِّي: قُومِي إِلَيْهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: لاَ وَاللَّهِ لاَ أَقُومُ إِلَيْهِ، وَلاَ أَحْمَدُ إِلَّا اللَّهَ– عَزَّ وَجَلَّ–، فَأَنْزَلَ اللَّهُ– عَزَّ وَجَلَّ–: (**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لاَ تَحْسِبُوهُ**...) العَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ هَذَا فِي بَرَاءَتِي، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحِ بْنِ أُثَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَفَقْرِهِ: وَاللَّهِ لاَ أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {**وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي**

الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا، أَلاَ تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي، فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ النَّفَقَةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لاَ أَنْزِعُهَا مِنْهُ أَبَدًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم– يَسْأَلُ زَيْنَبَ ابْنَةَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: «يَا زَيْنَبُ مَاذَا عَلِمْتِ أَوْ رَأَيْتِ؟» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْمِي سَمْعِي وَبَصَرِي، مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، قَالَتْ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم–، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالوَرَعِ وَطَفِقَتْ أُخْتُهَا حَمْنَةُ تُحَارِبُ لَهَا، فَهَلَكَتْ فِيمَنْ هَلَكَ مِنْ أَصْحَابِ الإِفْكِ"[(١)].

المطلب الثالث: عقيدة أهل السنة والجماعة في حادثة الإفك إجمالاً .

لقد أجمع أهل السنة والجماعة ، وعموم فرق المسلمين على براءة أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– مما رُميت به بما تولى كبره المنافقون في غزوة بني المصطلق (المرَيْسِيع) ؛ وذلك لإنزال الله – تعالى– براءتها في كتابه العزيز كما سبق في التعريف بحادثة الإفك وسبب نزول الآيات ، وهذه نصوص قطعية في كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم– ولا تحتمل التأويل وعلى ذلك انعقد إجماع أهل السنة والجماعة .

قال ابن عباس — رضي الله عنهما–: **"**لم تَزْنِ امرأة نبيّ من الأنبياء– صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين– وهذا إكرام من الله – تعالى– لهم**"**[(٢)].

وقال ابن كثير– رحمه الله– عند قوله – تعالى–:﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ [النور: ٢٣]: **"**أجمع

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه كتاب تفسير القرآن برقم (٤٧٥٠)، ومسلم في صحيحه كتاب التوبة برقم (٢٧٧٠).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١١٧/١٧)، وينظر طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي (٦٩/٨).

العلماء– رحمهم الله– قاطبة على أن من سبها بعد هذا ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن"[1].

وقد حكى العلامة ابن القيم – رحمه الله – اتفاق الأمة على كفر قاذف عائشة – رضي الله عنها– حيث قال: "واتفقت الأمة على كفر قاذفها"[2].

وقال الزركشي– رحمه الله–: "من قذفها فقد كفر لتصريح القرآن الكريم ببراءتها"[3].

وقال السيوطي – رحمه الله – في قوله–تعالى–:﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ**﴾: "نزلت في براءة عائشة فيما قذفت به، فاستدل به الفقهاء على أن قاذفها يقتل لتكذيبه لنص القرآن "[4].

---

(١) تفسير بن كثير (٦ /٣١).

(٢) زاد المعاد (١٠٣/١).

(٣) الإجابة (٥٢).

(٤) الإكليل في استنباط التنزيل (١٩٠)، وينظر تفسير القاسمي، (٧ /٣٤٦).

المبحث الأول
تاريخ حادثة الإفك، وأسبابها عند الرافضة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تاريخ حادثة الإفك عند الرافضة.

تختلف مرويات بعض كتب الرافضة كليا عن مرويات أهل السنة والجماعة الذين أجمعوا على أنها كانت في غزوة بني المصطلق – المريسيع – من شهر شعبان ، قيل: في السنة الخامسة ، وقيل : في الرابعة ، وقيل : في السادسة من الهجرة ،على اختلاف الروايات في ذلك[(١)].

و في كتب الرافضة أنها كانت بعد موت إبراهيم بن النبي صلى اله عليه وسلم في شهر ربيع الأول، أواخر السنة التاسعة، وقيل : الثامنة للهجرة ، قال المجلسي : "إن السورة– يعني سورة النور – نزلت في سنة تسع بشهادة آيات اللعان الواقعة في صدرها.... وقد كان وفاة ابراهيم بن رسول الله– صلى الله عليه وآله– في سنة تسع أيضا "[(٢)].

المطلب الثاني: أسباب حادثة الإفك عند الرافضة ، واتهام عائشة – رضي الله عنها– .

المجمع عليه بين المسلمين علماء وعوام: أنه إذا أطلق الإفك فإنما يراد به اتهام المنافقين لعائشة – رضي الله عنها– بالفاحشة ؛ إلاَّ أن الرافضة تخالف هذه الحقيقة فيرون أنَّ سببها هو أن عائشة – رضي الله عنها– رمت مارية القبطية– رضي الله عنها– بالزنا – عياذا بالله– فقلبوا الحقيقة وجعلوا الضحية متهمة ، والمقذوفة قاذفة ،

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٩٨/١٢) ، تفسير ابن عطية (٤/ ١٦٨) .

(٢) بحار الأنوار (٧٦/ ١٠٦) ، وينظر: الأحداث والوقائع التاريخية (٩/ ٣)، مستدرك سفينة البحار للنمازي (١/ ٣٤٦) .

ومن المعاصرين من ألف كتبا لإثبات هذه العقيدة الحاقدة ومن ذلك كتاب "حديث الإفك " لجعفر مرتضى الحسيني ، وكتاب "المراجعات " لعبد الحسين ، وغيرهما ، ومنهم من نشر المقالات والشبه في الشبكة العنكبوتية ليشككوا المسلمين بعقيدتهم تجاه أمهم الصديقة بنت الصديق – رضي الله عنها وعن أبيها –، وسوف أسوق رواياتهم في ذلك من كتبهم لتتجلى الحقيقة لكل ذي لبّ:

بعد الرجوع لبعض مصادر الرافضة نجد أنهم اتهموا أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– بقذف مارية القبطية – رضي الله عنها– مستدلين بآيتين من القرآن الكريم ، وبحديث نبوي.

الآية الأولى: قوله – تعالى–: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴿٦﴾**﴾ [الحجرات: ٦]

قال القمي في تفسير الآية: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴿٦﴾**﴾ [الحجرات: ٦]**:** (فإنها نزلت في مارية القبطية أم إبراهيم وكان سبب ذلك أنَّ عائشة قالت لرسول الله– صلى الله عليه وآله– : إنَّ إبراهيم –عليه السلام– ليس هو منك، وإنما هو من جريح القبطي فإنه يدخل إليها في كل يوم فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وقال لأمير المؤمنين –عليه السلام–: "خذ السيف وائتني برأس جريح " فأخذ أمير المؤمنين —عليه السلام– السيف ثم قال بأبي أنت وأمي يا رسول الله إنك إذا بعثتني في أمر أكون فيه كالسفود[1] المحمى في الوبر فكيف تأمرني أتثبت فيه أم أمضي على ذلك ؟ فقال له رسول الله– صلى الله عليه وآله–: " **بل تثبت"**، فجاء أمير المؤمنين– صلوات الله

(١) هي الحديدة التي يشوى بها اللحم . ينظر : مختار الصحاح ، للرازي (١/١٤٨) .

عليه– إلى مشربة [١] أم إبراهيم فتسلق عليه فلما نظر إليه جريح هرب منه وصعد النخلة فدنا منه أمير المؤمنين –عليه السلام– فقال له : انزل فقال له : يا على اتق الله ما ههنا بأس إني مجبوب ثم كشف عن عورته فإذا هو مجبوب فأتى به إلى رسول الله –صلى الله عليه وآله– فقال له رسول الله– صلى الله عليه وآله– : " **ما شأنك يا جريح؟**"، فقال: يا رسول الله– صلى الله عليه وآله– إن القبط يجبون حشمهم ومن يدخل إلى أهاليهم، والقبطيون لا يأنسون إلا بالقبطيين، فبعثني أبوها لأدخل إليها واخدمها وأونسها فأنزل الله –عز وجل–: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ**﴾ [الحجرات: ٦]).

– وفي رواية عبيدالله بن موسى، عن أحمد بن رشيد عن مروان بن مسلم عن عبد الله بن بكير قال : (قلت لأبي عبد الله: جعلت فداك كان رسول الله– صلى الله عليه وآله– أمر بقتل القبطي، وقد علم أنها قد كذبت عليه أولم يعلم وإنما دفع الله عن القبطي القتل بتثبت علي ؟ فقال: بلى ، قد كان والله علم ، ولو كان عزيمة من رسول الله– صلى الله عليه وآله– القتل ما رجع علي حتى يقتله ولكن إنما فعل رسول الله لترجع عن ذنبها فما رجعت ، ولا اشتد عليها قتل رجل مسلم بكذبها) [٢].

– "فيما احتج به أمير المؤمنين –عليه السلام– على أهل الشورى قال نشدتكم بالله هل علمتم أنَّ عائشة قالت لرسول الله– صلى الله عليه وآله–: إن إبراهيم ليس منك وإنه ابن فلان القبطي، قال : "**يا علي اذهب فاقتله**" فقلت : يا رسول الله– صلى الله عليه وآله– : إذا بعثتني أكون كالمسمار المحمي في الوبر أو أتثبت ؟ قال : "لا بل تثبت" فذهبت فلما نظر إلي استند إلى حائط فطرح نفسه فيه فطرحت نفسي على أثره فصعد على نخل وصعدت خلفه ، فلما رآني قد صعدت رمى بإزاره فإذا

(١) أي : المكان الذي يشرب منه في البيت ، ينظر : المعجم الوسيط (١/ ٤٧٧) .

(٢)تفسير القمي (٥٨/٢)، وينظر التفسير الصافي، للكاشاني(٦/ ٥٠)، بحار الأنوار للمجلسي (١٥٣/٢٢).

ليس له شئ مما يكون للرجال فجئت فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : " الحمد لله الذى صرف عنا السوء أهل البيت " فقالوا : اللهم لا ، فقال – أي: علي-: اللهم اشهد)[1].

الآية الثانية: قوله – تعالى-: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ**﴾ [النور: ١١].

قال القمي: (وأما قوله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ**﴾ [النور: ١١] فإن العامة – يعني بهم أهل السنة – رووا أنها نزلت في عائشة وما رميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة، واما الخاصة – يعني بهم الشيعة – فإنهم رووا أنها نزلت في مارية القبطية و ما رمتها به عائشة.

حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال قال حدثنى عبد الله بن بكير عن زرارة قال سمعت أبا جعفر – عليه السلام– يقول: لما هلك إبراهيم بن رسول الله – صلى الله عليه وآله – حزن عليه رسول الله – صلى الله عليه وآله – حزنا شديدا فقالت عائشة : ما الذى يحزنك عليه فما هو إلا ابن جريح ، فبعث رسول الله– صلى الله عليه وآله– عليا – عليه السلام– وأمره بقتله، فذهب علي إليه ومعه السيف، وكان جريح القبطي في حائط فضرب علي باب البستان فأقبل إليه جريح ليفتح له الباب، فلما رأى عليا عرف في وجهه الشر فأدبر راجعا ولم يفتح الباب، فوثب علي على الحائط ونزل إلى البستان وأتبعه وولى جريح مدبرا، فلما خشي أن يرهقه صعد في نخلة وصعد علي في أثره، فلما دنا منه رمى جريح بنفسه من فوق النخلة فبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا له ما للنساء، فانصرف علي إلى النبي– صلى الله عليه وآله– فقال: يا رسول الله إذا بعثتني في الأمر

(١) بحار الأنوار للمجلسي (١٥٤/٢٢) .

أكون فيه كالمسمار المحمى أم اثبت ؟ قال: " لا؛ بل أثبت". قال: والذي بعثك بالحق ماله ما للرجال وماله ما للنساء فقال: "الحمد لله الذي صرف عنا السوء أهل البيت")[١].

ثالثا : الحديث النبوي:

استدل بعض معاصري الرافضة: كعلي آل محسن[٢]، وعبد الحسين الموسوي في كتابه "المراجعات" [٣] برواية في مستدرك الحاكم واعتمدوا عليها في اتهامهم لأم المؤمنين عَائِشَة – رضي الله عنها– في خُلُقِها، ودينها، والرواية هي:

- عن عَائِشَة – رضي الله عنها– قالت: (أُهْدِيَتْ مَارِيَةُ إِلَى رَسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم– وَمَعَهَا ابْنُ عَمٍّ لَهَا، قَالَتْ: فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَقْعَةً فَاسْتَمَرَّتْ حَامِلاً، قَالَتْ: فَعَزَلَهَا عِنْدَ ابْنِ عَمِّهَا، قَالَتْ: فَقَالَ أَهْلُ الإِفْكِ وَالزُّورِ: مِنْ حَاجَتِهِ إِلَى الْوَلَدِ ادَّعَى وَلَدَ غَيْرِهِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ قَلِيلَةَ اللَّبَنِ فَابْتَاعَتْ لَهُ ضَائِنَةَ لَبُونٍ فَكَانَ يُغَذَّى بِلَبَنِهَا، فَحَسُنَ عَلَيْهِ لَحْمُهُ، قَالَتْ عَائِشَة – رضي الله عنها–: فَدُخِلَ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم– ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: كَيْفَ تَرَيْنَ؟ فَقُلْتُ: مَنْ غُذِّيَ بِلَحْمِ الضَّأْنِ يَحْسُنُ لَحْمُهُ، قَالَ: وَلاَ الشَّبَهُ قَالَتْ: فَحَمَلَنِي مَا يَحْمِلُ النِّسَاءَ مِنَ الْغَيْرَةِ أَنْ قُلْتُ: مَا أَرَى شَبَهًا، قَالَتْ: وَبَلَغَ رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم– مَا يَقُولُ النَّاسُ فَقَالَ لِعَلِيٍّ: خُذْ هَذَا السَّيْفَ فَانْطَلِقْ فَاضْرِبْ عُنُقَ ابْنِ عَمِّ مَارِيَةَ حَيْثُ وَجَدْتَهُ، قَالَتْ: فَانْطَلَقَ فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ عَلَى نَخْلَةٍ يَخْتَرِفُ رُطَبًا قَالَ: فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى عَلِيٍّ وَمَعَهُ السَّيْفُ اسْتَقْبَلَتْهُ

---

(١) تفسير القمي (٣٣/٢)،وينظر تفسير الميزان للطباطبائي (٥٣/١٥)، بحار الأنوار للمجلسي (١٥٤/٢٢).

(٢) ينظر موقعه الرسمي في الشبكة العنكبوتية .

(٣) ينظر: المراجعات ، ص (٢٤٧) .

رِعْدَةٌ قَالَ: فَسَقَطَتِ الْخِرْقَةُ، فَإِذَا هُوَ لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ شَيْءٌ مَمْسُوحٌ)(1).

قال عبد الحسين الموسوي: (وحسبك مثالاً لهذا ما أيدته نزولاً على حكم العاطفة من إفك أهل الزور إذ قالوا بهتانًا، وعدوانًا في السيدة مارية وولدها – عليه السلام – ما قالوا، حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة على يد أمير المؤمنين محسوسة ملموسة! ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وعلق على هذا في الحاشية بقوله: من أراد تفصيل هذه المصيبة؛ فليراجع أحوال السيدة مارية – رضي الله عنها- في (ص ٣٩) من الجزء الرابع من "المستدرك" للحاكم، أو من "تلخيصه" للذهبي)(2).

المطلب الثالث : تحريف آية الإفك عن معناها الصحيح.

تحريف النصوص عن معانيها ليس أمرا جديدا عند الرافضة ؛ بل هو معروف عن سلف القوم ، وعلمائهم ، فالنيل من نساء النبي – صلى الله عليه وسلم- الطاهرات العفيفات على وجه العموم ، ومن عائشة – رضي الله عنها- على وجه الخصوص قد امتلأت به كتبهم، فالقمي على سبيل المثال ذكر أولاً الرواية الصحيحة عند متقدميهم والتي توافق عقيدة أهل السنة والجماعة في تبرئة عائشة – رضي الله عنها- في قصة الإفك ، ثم ذكر الرواية الثانية التي تتهم أم المؤمنين بقذف مارية – رضي الله عنها- وسماها رواية الخاصة – ويعني بالخاصة علماءهم- ثم جاء رافضة العصر ليضاعفوا التهمة ، ويحرفوا الكلم عن مواضعه بصورة جلية خالية من التقيّة فأثاروا الشبه حول

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك برقم (٦٨٢١) .

(2) المراجعات ص (٢٤٧ – ٢٤٨)، وينظر ، إجلاء الحقيقة ص (١٢٦) .

آية الإفك ، وسأذكر أهم الشبه التي ذكرها بعض المعاصرين من الرافضة على النحو التالي[١]:

١- إن آيات الإفك لابد أن تكون قد نزلت بأجمعها في حدود السنة الثامنة، والظاهر هو أن سورة النور قد نزلت بأجمعها دفعة واحدة، وهم يقولون إن حديث الإفك كان في السادسة، أو التي قبلها في غزوة المريسيع. والآيات إنما نزلت في وقت حدوث الإفك، حسب تصريح بعض الروايات، فكيف يكون الإفك في سنة ست والآيات نزلت في سنة ثمان؟

٢- إن صريح روايات الإفك أنه كان بعد فرض الحجاب، وآيات فرض الحجاب إنما نزلت في سورة النور نفسها في سنة ثمان أيضا، فكيف يكون الإفك في سنة ست أو قبلها، وآيات فرض الحجاب نزلت في سنة ثمان ؟

٣- إن الآيات القرآنية توبخ المؤمنين ؛ لأنهم لم يظنوا خيراً، وتكلفهم بأن يحكموا بمجرد سماعهم بالإفك بأنه بهتان عظيم، وبأنه إفك مبين. فلابد أن يكون إفكاً بيناً ومعلوماً لدى كل أحد، ليمكن لكل من سمعه أن يحكم بكونه بهتاناً وإفكاً مبيناً.

وأما في قضية أم المؤمنين السيدة عائشة المروية في أغلب روايات الإفك، فالإبهام فيها موجود، فتكليف الناس بأن يحكموا بأنه كذب مبين لا معنى له. ولو كان إفكاً مبيناً لم يهتم النبي بالأمر، ورتب الأثر على قول الآفكين، حسب روايات إفك أم المؤمنين السيدة عائشة . فهذه الآيات إذن لو كان الخطاب فيها متوجهاً للناس في قضية إفك أم المؤمنين السيدة عائشة، لكان ذلك تكليفاً بما لا يطاق؛ لعدم كون الإفك في قصة أم المؤمنين السيدة عائشة وبيتوتتها مع رجل غريب واضحاً بيننا لكل من سمعه.

---

(١) هذه الشبه مبثوثة في الشبكة العنكبوتية تحت عنوان: عائشة مفترية أم مفترى عليها ، مفارقات تاريخية في حديث الإفك ، وينظر، موقع الشيخ علي آل محسن ، http://www.almohsin.org/.وغيره.

٤- إذا لاحظنا معنى العُصْبة في اللغة، فإننا نجد أن معناها الجماعة المتعصبة المتعاضدة. وعليه يكون مفاد الآية أن ثمة جماعة قد تعاضدت وتعاونت على صنع قضية الإفك، والمجيء به وافترائه. وإلا لعبر بكلمة جماعة أو طائفة أو نحو ذلك وهذا لا ينطبق على قضية الإفك على أم المؤمنين السيدة عائشة؛ لأن روايات الإفك على أم المؤمنين السيدة عائشة تفيد أن أم المؤمنين السيدة عائشة لما قدمت مع صفوان، ومرت معه على ابن أبي، فقال: امرأة نبيكم باتت مع رجل حتى أصبحت. ثم صار يجمع ويستوشي الأخبار، وهذا معناه أن بدء الإفك كان من رجل واحد وبشكل عفوي، من دون اتفاق وتعاضد مسبق. كما أن ظاهر الآية: أنهم جاءوا بالإفك معاً، لا أن أحدهم جاء به، ثم اتبعه آخر وصدقه، وقذف عصبة منكم .

٥- إن غالب روايات الإفك تذكر أن الذين جاءوا بالإفك لا يزيدون على أربعة، هم ابن أُبيّ، ومسطح، وحسان، وحمنة. وقد برأت أم المؤمنين السيدة عائشة حسان أو برأ نفسه، وبرأه عدد من المؤرخين، وأنكر مسطح أيضاً أن يكون ممن خاض في الإفك، فلم يبق على الساحة سوى ابن أُبيّ، وحمنة بنت جحش إذا عرفنا هذا، فلنعد إلى النص القرآني حول قضية الإفك، والعصبة لغة هي الجماعة من عشرة إلى الأربعين .

والسبعة أو الثمانية لا يصدق عليهم أنهم عصبة، فكيف بالاثنين. سواء فسرنا العصبة بالعشرة أو فسرناه بما بين العشرة والأربعين.

المطلب الرابع: اتهام عائشة – رضي الله عنها– بالفاحشة صراحة في آيات أخرى من كتاب الله – تعالى– .

بعد أن لم يجد الرافضة ما يسعفهم في آية الإفك من رمي أم المؤمنين بالفاحشة صراحة وتلفيقهم لحديث اتهام عائشة – رضي الله عنها– لمارية – رضي الله

عنها- بالزنا، ليقولوا بأن البراءة القرآنية التي ينسبها أهل السنة لعائشة - رضي الله عنها- نزلت في مارية، وهذا يستلزم أن القرآن لم يبرئ عائشة - رضي الله عنها- من حادثة الإفك ، وهو اتهام لها بالزنا بالتعريض.

وقد لجأوا إلى آية أخرى ورد فيها لفظ الخيانة صراحة فألصقوها بعائشة - رضي الله عنها- مباشرة ، وهذه الآية هي قوله - تعالى- ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمۡ يُغۡنِيَا عَنۡهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ١٠ ﴾ التحريم: ١٠

"قال علي بن إبراهيم - القمي - في قوله: {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا} ثم ضرب الله فيهما - يعني عائشة وحفصة زوجتي رسول الله - مثلاً فقال: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا} قال: والله ما عنى بقوله {فَخَانَتَاهُمَا} إلا الفاحشة، وليقيمنّ الحدّ على فلانة فيما أتت في طريق البصرة، وكان فلان يحبّها، فلمّا أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحلّ لك أن تخرجين من غير محرم فزوّجت نفسها من فلان.."[(١)].

قال الدكتور ناصر القفاري بعد أن نقل كلام القمي السابق : " هذا نصّ القمّي كما نقله عنه المجلسي في بحار الأنوار.. أمّا تفسير القمّي فقد جاء فيه النّصّ[(٢)]، إلا أنّ المصحّح حذف اسم البصرة الذي ورد مرّتين ووضع مكانه نقط .

والنص فيه عدم التصريح بالأسماء، فقوله: "ليقيمن الحد" من الذي يقيم ؟ وقوله: "فلان، وفلانة" من هما ؟ لكن شيخ الشيعة المجلسي كشف هذه التّقية وحلّ رموزها؛ وذلك لأنه يعيش في ظل الدولة الصفوية فقال: قوله: وليقيمنّ الحدّ. أي: القائم-

(١) بحار الأنوار ، للمجلسي (٢٢/ ٤٠) .
(٢) تفسير القمي (٣/ ٧٥) .

عليه السّلام- في الرّجعة كما سيأتي (وقد نقلت ذلك عن المجلسي في فصل الغيبة، وصرّح بالاسم وأنّها عائشة أمّ المؤمنين، إلا أنه قال بأنه بسبب ما قالته في مارية، فلم يجرؤ أن يصرح مع ذكر الاسم بما صرح به هنا من القذف الصريح) والمراد بفلان طلحة.

هذا النص كما ترى قد جاء في تفسير القمي الذي يوثقه شيوخهم المعاصرون، ولم يتعقبه المصحح والمعلق على تفسير القمي بشيء، فهو عار يلف السابقين والمعاصرين من شيوخهم، إلا أن المعلق على البحار عقب على النص المذكور بالدفاع عن شيخهم القمي لا الدفاع عن عائشة أم المؤمنين، وأم المؤمنين لا تحتاج إلى شهادة أحد بعد شهادة الله لها.. ولكن نذكر ذلك لبيان عظيم جرمهم "[١].

وقد ذكر رجب البرسي -وهو من علمائهم- أن عائشة جمعت أربعين دينارًا من خيانة وفرّقتها على مبغضي علي [٢] .

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية ، ناصر القفاري (٢/ ٧٣٦) ، وينظر ، مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع ، علي السالوس ص(٥٠٨) .

(٢) ينظر : مشارق أنوار اليقين ، لرجب البرسي ص (٨٦).

المبحث الثاني

الرد على شبهات الرافضة في حادثة الإفك

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: شبهة اتهام أم المؤمنين – رضي الله عنها– بقذف مارية– رضي الله عنها–.

أولا: قولهم إنَّ آية الحجرات وهي قوله – تعالى-:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ**﴾ [الحجرات:٦] **نزلت في قذف أم المؤمن عائشة – رضي الله عنها– لمارية القبطية – رضي الله عنها–.**

هذا القول مرده إلى علي بن إبراهيم القمي وهو أول من ذكر هذ الرواية بسنده من متقدميهم– حسب علمي–، وجميع من جاء بعده يرجع إليه في تقرير هذه الفرية، معظم متقدمي علماء الرافضة ومفسريهم لم يقولوا بقوله ؛ بل يوافقون أهل السنة بأنها نزلت في الوليد بن عقبة ، ومنهم على سبيل المثال الطوسي حينما يقول: «نزلت الآية في الوليد ابن عقبة بن أبي معيط، لما بعثه رسول الله– صلى الله عليه وآله– في صدقات بني المصطلق خرجوا يتلقونه فرحا به وإكراما له، فظن أنهم هموا بقتله، فرجع إلى النبي– صلى الله عليه وآله– فقال : إنهم منعوا صدقاتهم، وكان الأمر بخلافه »[(١)].

وقال الكاشاني : «ولا خلاف بين أهل العلم في أن قوله– عز وجل-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ**﴾ أنزلت في الوليد بن عقبة »[(٢)].

وقال التستري : « الآية قد نزلت باتفاق المفسرين في شأن الوليد بن عقبة حينما بعثه النبي ﷺ[(١)] لأخذ صدقات بني المصطلق ..»[(٢)].

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي (٩/ ٣٣٢) ، وينظر مستدرك سفينة البحار ، للنمازي (٢٠١/ ١) ، بحار الأنوار للمجلسي (٢٢/ ٥٣)، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول للمجلسي (٥/ ٨٨).

(٢) التفسير الأصفى (٣/ ٢٧٧).

فهذه بعض النقولات لبعض متقدميهم تبين أنَّ الصحيح والمتفق عليه عند أهل السنة، وأكثر متقدمي علماء الشيعة أنَّ الآية نزلت في شأن الوليد بن عقبة، وأنه لا علاقة لعائشة أو مارية – رضي الله عنهما – بها.

ثانيا: استدلالهم بآية الإفك وأنها نزلت في قذف أم المؤمن عائشة – رضي الله عنها– لمارية القبطية – رضي الله عنها–:

وهذه الشبهة مردودة من وجوه:

أ) كل ما قيل في نقض الاستدلال بآية الحجرات يقال به هنا أيضا ، فإنكار الرَّافِضَة لبراءة عَائِشَة – رضي الله عنها– والتشكيك في قصة الإفك يتعارض مع إقرار جمعٍ من علمائهم، واعترافهم بأنّ اللَّه – سبحانه وتعالى– قد برّأ عَائِشَة – رضي الله عنها– ممّا نُسب إليها من الإفك، وبأنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قد جلد من جاء به، واستشهدوا بقصّة الإفك على النيل من بعض الصحابة، واستدلوا بها على وجود العداوة بين عليّ– رضي الله عنه– وعَائِشَة – رضي الله عنها– [٣].

قل الطوسي : «يقول الله – تعالى– مخاطبا لأمة محمد– صلى الله عليه وآله–: "**إن الذين جاؤا بالافك**" يعني: الذين أتوا بالإفك، وهو الكذب الذي قلب فيه الأمر عن وجهه....، وقال ابن عباس: منهم (عبدالله بن أبي بن سلول) وهو الذي تولى كِبْره، وهو من رؤساء المنافقين.

---

(١) من الملاحظ أن معظم كتب الرافضة تستخدم هذا الإختصار في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبالمقابل نجد عباراة التقديس والثناء عند ذكر غيره من أئمتهم.

(٢) احقاق الحق للتستري (١/ ٤٦٤).

(٣) ينظر التبيان في تفسير القرآن، للطوسي (٧/ ٤٠٨) ، تفسير مجمع البيان للطبرسي (٧/ ٢٠٥) ، التفسير الصافي، للكاشاني (٤/ ٤٣٦) ، الجمل للمفيد (٦٧) ،الدرجات الرفيعة ، ابن معصوم (٢٨) ، مناقب آل أبي طالب (٢٠١/١) .

و (مِسْطح بن أُثاثة، وحسان بن ثابت، وحَمْنة بنت جحش) وهو قول عائشة، وكان سبب الإفك أن عائشة ضاع عقدها في غزوة بني المصطلق، وكانت تباعدت لقضاء الحاجة، فرجعت تطلبه، وحمل هودجها على بعيرها ظنا منهم بها أنها فيه، فلما صارت إلى الموضع وجدتهم قد رحلوا عنه، وكان صفوان بن معطل السلمي الذكواني من وراء الجيش فمر بها، فلما عرفها أناخ بعيره حتى ركبته، وهو يسوقه حتى أتى الجيش بعد ما نزلوا في قائم الظهيرة. هكذا رواه الزهري عن عائشة.

وقوله " لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم " خطاب لمن قرب بالإفك من عائشة، ومن اغتم لها، فقال الله – تعالى- لا تحسبوا غم الإفك شرا لكم بل هو خير لكم؛ لأن الله — عز وجل – يبرئ ساحته ببراءتها، وينفعها بصبرها واحتسابها، وما ينل منها من الأذى والمكروه الذي نزل بها، ويلزم أصحاب الإفك ما استحقوه بالإثم الذى ارتكبوه في أمرها.

ثم أخبر – تعالى- فقال: (**لكل امرئ منهم ما اكتسب من الاثم**). أي: له جزاء ما اكتسب من الإثم من العقاب.

ثم قال: "والذي تولى كِبْره منهم". يعني: أنَّ أُبي بن سلول تحمل معظمه وكبره..."[(١)].

وقال الطبرسي بعد أن ذكر قصة الإفك كما هي في الصحيحين: (إن الذين جاءوا بالإفك) أي: بالكذب العظيم الذي قلب فيه الأمر عن وجهه (عصبة منكم) أيها المسلمون قال ابن عباس وعائشة منهم عبد الله بن أبي بن سلول وهو الذي تولى كبره ومسطح بن أثاثة وحسان بن ثابت وحمنة بنت جحش « لا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم» هذا خطاب لعائشة وصفوان؛ لأنهما قصدا بالإفك ولمن اغتم بسبب

(١) ينظر التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي (٧/ ٤٠٨)

ذلك، وخطاب لكل من رمى بسبب عن ابن عباس. أي: لا تحسبوا غم الإفك شرا لكم بل هو خير لكم؛ لأن الله – تعالى– يبرئ عائشة ويأجرها بصبرها واحتسابها ويلزم أصحاب الإفك ما استحقوه بالإثم الذي ارتكبوه في أمرها .."[1].

ونجد ابن أبي الحديد – وهو من الرافضة – يؤكد أَنَّ براءة عَائِشَة – رضي الله عنها– أمرٌ متواترٌ علم بالضرورة، وإنكاره إنكار للضروري.

يقول ابن أبي الحديد : "وقوم من الشيعة زعموا أن الآيات التي في سورة النور لم تنزل فيها وإنما أنزلت في مارية القبطية وما قذفت به مع الأسود القبطي، وجحدهم لإنزال ذلك في عَائِشَة جحد لما يعلم ضرورة من الأخبار المتواترة"[2].

في موضعٍ آخر نجده يثبت براءة عَائِشَة – رضي الله عنها– بعبارة أبلغ حيث يقول: "وقُذِفَتْ عَائِشَة في أيام رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بصفوان بن المعطل السلمي، والقصة مشهورة؛ فأنزل الله – تعالى– براءتها في قرآنٍ يُتْلَى وَيُنْقَل، وَجُلِدَ قاذفوها الحد"[3].

ب) إنَّ من الأمور التي يتفنن فيها الرَّافِضَة أنهم يعمدون إلى روايةٍ صحيحةٍ، ثم يدخلون عليها زياداتٍ تفسد النص؛ ليسوّغوا بذلك ما يريدونه من كذبٍ وافتراءٍ ودسٍّ، وقد يجعلون هذه الرواية المكذوبة سببًا لنزول آيةٍ في كتاب الله – تعالى– ليتم لهم إتقان التلبيس والتضليل.

وما ذكره القُمّي في سبب نزول الآية ينطبق عليه ما ذُكر من القاعدة السابقة ، فروايته المكذوبة مردودة بالرواية الصحيحة التي ليس فيها ذكر لعائشة – رضي الله

---

(١) تفسير مجمع البيان – الطبرسي (٧/ ٢٠٥) .

(٢) شرح نهج البلاغة (١٤/ ٢٣).

(٣) المصدر السابق (٩/ ١٩١).

عنها- البتة ، فقد روى الطَّحَاوي بسنده عن علي بن أبي طالب قال: "كَانَ قَدْ تَجَرَّؤُوا (وفي رواية: كَثُرَ أو أُكْثِرَ) عَلَى مَارِيَةَ فِي قِبْطِيٍّ ابْنِ عَمٍّ لَهَا كَانَ يَزُورُهَا، وَيَخْتَلِفُ إِلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم-: خُذْ هَذَا السَّيْفَ فَانْطَلِقْ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ عِنْدَهَا فَاقْتُلْهُ، ... "(١) الحديث.

وليس في هذا الحديث كما أسلفت ذكر لعَائِشَة- رضي الله عنها-، ولكن الرافضة غيروا في هذه الرواية ودسوا فيها السم في العسل - كما يقال - ، فالرواية الصحيحة التي بهذا السياق وردت في المنافقين وليست في عَائِشَة - رضي الله عنها-.

فالمنافقون هم الذين كانوا يشيعون الأخبار الكاذبة عن مارية برأها الله، يفعلون ذلك طعناً في رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كما فعل رأس النفاق عبد الله بن أُبي بعائشة قبلها وقد برأها الله، والذي يؤمن برسول الله ويحترمه لا يجعل زوجاته بين قاذفة ومقذوفة لاسيما بعدما نزلت براءة عَائِشَة في قرآن يتلى في مشارق الأرض ومغاربها إلى يوم القيامة، ويؤمن ببراءتها وفضلها ومكانتها وما أنزل في شأنها من قرآن كل مؤمن، ولا يقدح فيها إلا كل زنديق حاقد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وعلى أسرته وأصحابه(٢).

ج) بالرجوع إلى تفسير آية الإفك نستطيع إلزام الرافضة بعدة الزامات منها:

---

(١) أخرجه الطَّحَاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٤٩٥٣)، والبزار في مسنده برقم (٦٣٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧، وأبو نُعَيْم في حلية الأولياء ٣/ ١٧٧،١٧٨ وقال : "هذا غريب لا يعرف مسندا بهذا السياق إلا من حديث محمد بن إسحاق"، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة برقم (٧٣٥) ، وقال : "له شاهد في صحيح مسلم من رواية أنس بنحوه"، وقال محققه: "إسناده حسن". والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٩٠٤)، وقال: "وصرح البخاري وابن منده بتحديث ابن إسحاق، فزالت شبهة تدليسه وسائر رجاله ثقات، فهو إسناد متصل جيد".

(٢) ينظر: إجلاء الحقيقة في سيرة عائشة الصديقة- رضي الله عنها-، ص (١٣٠) .

١- إن الغلام مجبوب لا ذَكَر له فالواقعة منتهية، وهي مبرأة، ولا حاجة لنزول الآيات.

١- انتهى الأمر بقول علي - رضي الله عنه - لرسول الله: (إنه لمجبوب ما له ذكر) .

٢- إذا كان الله - تعالى- يبرئ مارية- رضي الله عنها- فلماذا يقول: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ**﴾. فالرافضة يدعون أنَّ عائشة- رضي الله عنها- هي من اتهمت مارية -رضي الله عنهما- بالزنا فهل يصح لغة أن يطلق لفظ العُصْبة على الفرد الواحد ﴿**عُصْبَةٌ مِّنكُمْ**﴾؟

٣- الخطاب في قوله - تعالى-: ﴿**والَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ**﴾ للمفرد المذكر ، فتبين أن عائشة - رضي الله عنها- ليست معنية به .

٤- لو كان المعني بقوله - تعالى-: ﴿**فَأُولَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ**﴾ عائشة - رضي الله عنها- هل كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم- سيبقيها في بيتة ، أو كان سيقيم عليها الحد ، ويطلقها؟

المطلب الثاني: شبهة الاستدلال بأحاديث منكرة في كتب أهل السنة.

استدلال الرافضة بحديث عَائِشَة - رضي الله عنها- قالت: «أُهْدِيَتْ مَارِيَةُ إِلَى رَسُولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم- وَمَعَهَا ابْنُ عَمٍّ لَهَا، قَالَتْ: فَوَقَعَ عَلَيْهَا وَقْعَةً فَاسْتَمَرَّتْ حَامِلاً، قَالَتْ: فَعَزَلَهَا عِنْدَ ابْنِ عَمِّهَا ...»[1] الحديث .

الاستدلال بهذا الحديث من معاصري الرافضة لم أجده عند متقدميهم، وذلك أن سلسلة الكذب على الصحابة عامة وأم المؤمنين خاصة لا تنتهي عند متقدمي ومتأخري الرافضة ؛ لأنَّ سبَّ الصحابة والنيل منهم قربة عندهم ؛ فأكاذيب متقدميم

(١) تقدم تخريجه.

مهَّدت لمتأخريهم وللمعاصرين منهم بالأخص ليكملوا المسيرة بالبحث عن المزيد من المبررات المنكرة لتقوية حججهم الواهية ، فاستغلوا وجود روايات ضعيفة منكرة وقعت في كتب أهل السنة:

ومن مسالك الرَّافِضَة المعروفة في تقرير شبهاتهم أنهم يعمدون إلى رواية ضعيفة ومنكرة أو موضوعة وردت في كتب أهل السنة، فيوردونها مؤكدين بها صحة ما يقولونه، ثم يلزمون أهل السنة بها.

وفي هذه الفرية بالذات عمد بعضهم إلى روايةٍ ضعيفة جدًا، بل باطلة وردت في كتب أهل السنة.

والجواب عن هذه الرواية من وجوه(١):

أولاً: هذه الرواية باطلة وضعيفة جدًا لا يجوز الاحتجاج بها أبدًا:

فالحديث من رواية سليمان بن أرقم، والأئمة متفقون على تضعيفه ، بل هو ضعيف جدًا.

ولظهور ضعف هذا الحديث فقد سكت عنه الحاكم في "مستدركه"(٢)– على تساهله في التصحيح –، وكذلك سكت عنه الذهبي في "تلخيصه عليه"(٣)، وقال عنه البزار: " لين الحديث "(٤)، وقال الطحاوي: " وسليمان بن أرقم فليس ممن يقبل أهل الإسناد حديثه "(٥)، وقال عنه البيهقي ، والدارقطني: "متروك الحديث"(١)، وقال عنه البيهقي: " متروك الحديث "، فسُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ مَتْرُوكٌ.

---

(١) ينظر إجلاء الحقيقة ، ياسين الخليفة ص (١٢٧) .

(٢) المستدرك حديث رقم (٦٨٢١)، وسكت عنه .

(٣) المصدر السابق .

(٤) مسند البزار (١٤/ ٢٣١) .

(٥) شرح مشكل الآثار (٥/ ٤٠٥)

وقد أورد هذا الحديث الألباني في "السلسلة الضعيفة" : وقال: "ضعيف جدًا"[٢].

ثانيًا: أَنَّ أصل الحديث صحيح ثابت، وليس فيه هذه الزيادات المنكرة :

وهذه الزيادات قد زادها ابن الأرقم على الحديث، إما بقصد أو بغير قصد ، وأما الرواية الصحيحة في ذلك فهي عند مسلم من حديث أنس- رضي الله عنه-: «أَنَّ رَجُلاً كَانَ يُتَّهَمُ بِأُمِّ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- لِعَلِيٍّ: اذْهَبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ. فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رَكِيٍّ يَتَبَرَّدُ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: اخْرُجْ. فَنَاوَلَهُ يَدَهُ، فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ، فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم-، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذَكَرٌ»[٣].

المطلب الثالث : تحريف آية الإفك عن معناها الصحيح.

أولا: قولهم إن آيات الإفك لابد أن تكون قد نزلت بأجمعها في حدود السنة الثامنة، والظاهر هو أن سورة النور قد نزلت بأجمعها دفعة واحدة، وهم يقولون إن حديث الإفك كان في السادسة، أو التي قبلها في غزوة المريسيع. والآيات إنما نزلت في وقت حدوث الإفك، حسب تصريح بعض الروايات، فكيف يكون الإفك في سنة ست والآيات نزلت في سنة ثمان؟

هذا القول غير صحيح حتى عند بعض علماء الرافضة، ولم يقل أحد بأن سورة النور نزلت دفعة واحدة.

---

(١) السنن الكبرى (١/ ١٨٥)، سنن الدارقطني (١/ ١١٠)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢٤٧)، إتحاف المهرة لابن حجر (١٤/ ٧٧٥)، تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٦٨) .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، برقم (٤٩٦٤) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧١٢٣) .

والصحيح: أن سورة النور مدنية نزلت آياتها في أماكن مختلفة وأزمان مختلفة، فالآيات التي تحدّثت عن حادثة الإفك واتهام عائشة – رضي الله عنها- كانت بعد رجوع النّبي – صلى الله عليه وسلم- من غزوة بني المصطلق، في السّنة الرّابعة أو الخامسة للهجرة، وقبل غزوة الأحزاب، وهناك آيات أخرى نزلت في السّنة الثّانية أو الثّالثة للهجرة وهي الآية التي تنهى المؤمنين عن نكاح الزّانيات، كما نزلت آياتٌ أخرى من سورة النّور بعد غزوة تبوك في السّنة التّاسعة للهجرة حيث بيّنت وجوب أن يأتي من يرمي زوجه بالزّنا بالشّهود الذين يشهدون على ذلك، ثمّ نزلت آيات اللّعان التي ترفع الحرج عن الذي رأى زوجه في حال الزّنا ولم يكن له شهداء إلا نفسه، وبالتّالي تكون تلك السّورة قد نزلت آياتها في أوقاتٍ مختلفة على الرّاجح من أقوال العلماء(١).

ثانيا : قولهم إن صريح روايات الإفك أنه كان بعد فرض الحجاب، وآيات فرض الحجاب إنما نزلت في سورة النور نفسها في سنة ثمان أيضا، فكيف يكون الإفك في سنة ست أو قبلها، وآيات فرض الحجاب نزلت في سنة ثمان؟

الرد على هذه الفرية:

وما قيل في رد الشبهة السابقة يقال هنا ، فلا دليل على أن سورة النور نزلت في السنة الثامنة، والصحيح أن فرض الحجاب نزل في سورة الأحزاب وغزوة الأحزاب وقعت في شوال من سنة خمس ، وغزوة بني المصطلق في شعبان من سنة ست .

ويؤيده ما ورد عن عائشة وغيرها من الروايات المعتد بها ، وتدل هذه الروايات على أن أحكام الحجاب كانت قد نزلت قبل قصة الإفك ، أي: في سورة الأحزاب، وتوضح الروايات أن النبي – صلى الله عليه وسلم- كان قد تزوج بزينب بنت جحش – رضي الله عنها- قبل ذلك في ذي القعدة من سنة خمس ، وجاء ذكره في سورة

---

(١) ينظر: صحيح البخاري (١١٥/٥) ، صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي (٢١٣٦/٤) .

الأحزاب ، كما تفيد هذه الروايات أن حمنة أخت زينب بنت جحش قد شاركت في رمي عائشة – رضي الله عنها–؛ لأنها ضرة أختها.

فبناءً على ذلك قطع ابن حزم [١]، وابن القيم[٢]، وغيرهما من العلماء المحققين أن نزول آيات الحجاب في سورة الأحزاب كان قبل قصة الإفك وقبل آيات الحجاب في سورة النور[٣].

ثالثا : قوله إن الآيات القرآنية توبخ المؤمنين؛ لأنهم لم يظنوا خيراً، وتكلفهم بأن يحكموا بمجرد سماعهم بالإفك بأنه بهتان عظيم، وبأنه إفك مبين. فلا بد أن يكون إفكاً بيناً ومعلوماً لدى كل أحد، ليمكن لكل من سمعه أن يحكم بكونه بهتاناً وإفكاً مبيناً.

وأما في قضية عائشة المروية في أغلب روايات الإفك، فالإبهام فيها موجود، فتكليف الناس بأن يحكموا بأنه كذب مبين لا معنى له. ولو كان إفكاً مبيناً لم يهتم النبي بالأمر، ورتب الأثر على قول الآفكين ، حسب روايات إفك أم المؤمنين السيدة عائشة. فهذه الآيات إذاً لو كان الخطاب فيها متوجهاً للناس في قضية إفك أم المؤمنين السيدة عائشة، لكان ذلك تكليفاً بما لا يطاق؛ لعدم كون الإفك في قصة أم المؤمنين السيدة عائشة وبيتوتتها مع رجل غريب واضحاً بيننا لكل من سمعه.

الرد على هذه الفرية :

١– إن هذا الكلام أيضا لا ينطبق البتة على روايتكم المكذوبة التي تقول إن آية الإفك نزلت بعد قذف عائشة لمارية– رضي الله عنها– .

(١) ينظر: جوامع السير ص (١٤٧) .

(٢) ينظر: زاد المعاد (٣ /٢٦٩) .

(٣) ينظر: موقع صيد الفوائد http://www.saaid.net/Doat/mehran/٢٩.htm.

٢- إن هذا الكلام يؤكد مدى الحقد الدفين على أم المؤمنين -رضي الله عنها-، فقذف زوجة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بهتان عظيم عند الله - تعالى- وعند المؤمنين ، أما عند الرافضة فهو قربان مبين؛ لذلك نراه يستكثر براءة أم المؤمنين مما نسب إليها ابتداء وبهذا فهو شريك للمنافقين الذين خاضوا في الإفك ولم يكونوا مثل سائر المؤمنين الذين ظنوا خيرا بأم المؤمنين وقالوا: (سبحانك هذا بهتان مبين).

رابعا: قوله إذا لاحظنا معنى العُصْبة في اللغة، فإننا نجد أن معناها الجماعة المتعصبة المتعاضدة. وعليه يكون مفاد الآية أنَّ ثمَّة جماعة قد تعاضدت وتعاونت على صنع قضية الإفك، والمجيء به وافترائه. وإلا لعبر بكلمة جماعة أو طائفة أو نحو ذلك ....وهذا لا ينطبق على قضية الإفك على أم المؤمنين السيدة عائشة؛ لأن روايات الإفك على أم المؤمنين السيدة عائشة تفيد أن أم المؤمنين السيدة عائشة لما قدمت مع صفوان، ومرت معه على ابن أبي، فقال: امرأة نبيكم باتت مع رجل حتى أصبحت. ثم صار يجمع ويستوشي الأخبار، وهذا معناه أن بدء الإفك كان من رجل واحد وبشكل عفوي، من دون اتفاق وتعاضد مسبق. كما أن ظاهر الآية: أنهم جاءوا بالإفك معاً، لا أن أحدهم جاء به، ثم اتبعه آخر وصدقه، وقذف عصبة منكم.

الرد على هذه الفرية :

١- إن هذا الكلام- أيضا- لا ينطبق البتة على روايتكم المكذوبة التي تقول إن آية الإفك نزلت بعد قذف عائشة لمارية- رضي الله عنهما- .

٢- إن هذا الكلام مردود بكلامه هو في الشبهة التي تليها عندما يقول : (إنَّ غالب روايات الإفك تذكر إن الذين جاءوا بالإفك لا يزيدون عن أربع، هم ابن أُبيّ، مسطح، حسان، وحمنة. وقد برأت أم المؤمنين السيدة عائشة حسان أو برأ نفسه، وبرأه عدد من المؤرخين، وأنكر مسطح أيضاً أن يكون ممن خاض في الإفك، فلم يبق

على الساحة سوى ابن أُبي، وحَمْنة بنت جحش إذا عرفنا هذا، فلنعد إلى النص القرآني حول قضية الإفك، والعصبة لغة هي الجماعة من عشرة إلى الأربعين .

والسبعة أو الثمانية لا يصدق عليهم أنهم عصبة، فكيف بالاثنين. سواء فسرنا العصبة بالعشرة أو فسرناه بما بين العشرة والأربعين).

فمرة يقول: (إنَّ العُصْبة تعني الجماعة المتعاصبة ، والآية تبين أنَّ بدء الإفك كان من رجل) وفي الشبهة التالية يقول :

(فلنعد إلى النص القرآني حول قضية الإفك، والعصبة لغة هي الجماعة من عشرة إلى الأربعين . والسبعة أو الثمانية لا يصدق عليهم أنهم عصبة، فكيف بالاثنين ..).

ففي الأولى يقر بأنَّ الإفك بدأ من رجل واحد ، وفي الثانية يقول : إنَّ العُصبة لغة هي الجماعة من عشرة إلى الأربعين .

ونحن نقول : سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم .

خامسا: قوله: إنَّ غالب روايات الإفك تذكر أنَّ الذين جاءوا بالإفك لا يزيدون على أربعة: هم ابن أُبي، مِسْطح، حسان، وحمنة. وقد برأت أم المؤمنين السيدة عائشة حسان أو برأ نفسه، وبرأه عدد من المؤرخين، وأنكر مسطح- أيضاً- أن يكون ممن خاض في الإفك، فلم يبق على الساحة سوى ابن أبي، وحمنة بنت جحش إذا عرفنا هذا، فلنعد إلى النص القرآني حول قضية الإفك، والعصبة لغة هي الجماعة من عشرة إلى الأربعين .

والسبعة أو الثمانية لا يصدق عليهم أنهم عصبة، فكيف بالاثنين. سواء فسرنا العصبة بالعشرة أو فسرناه بما بين العشرة والأربعين.

الرد على هذه الفرية :

١- إن هذا الكلام- أيضا- لا ينطبق البتة على روايتكم المكذوبة التي تقول إن

آية الإفك نزلت بعد قذف عائشة لمارية– رضي الله عنهما– فعائشة واحدة ، والآية تحدثت عن عصبة.

٢– إن الذين خاضوا بالإفك ينطبق عليهم مسمى العصبة وهم المنافقون وعلى رأسهم عبد الله بن أبي ، وبعض المؤمنين من الصحابة وهؤلاء جميعا ادق وصف لهم أن يقال لهم عصبة، وهذا يدل على بلاغة القرآن ودقته.

المطلب الرابع: اتهام عائشة – رضي الله عنها– بالفاحشة صراحة في "آيات أخرى " من كتاب الله – تعالى– .

الرد على هذه الفرية :

١–من المؤكد أن السند الذي قامت عليه ديانة الرافضة هو الكذب ، وكذبهم مكشوف لعوام السنة قبل علمائهم ، فقوله – تعالى–: (**ضرب الله مثلا**) واضح الدلالة ؛ فالله – تعالى– لم يضرب امرأة نوح وامرأة لوط مثلًا لعائشة – رضي الله عنها–، بل هو مثل مضروب للذين كفروا مطلقًا ، ولحقد الرافضة على عائشة– رضي الله عنها– واعتقادهم بكفرها، قصروا المثل المضروب عليها وخصوه بها.

٢–أنه لم يقل أحد من مفسري أهل السنة أن الخيانة من امرأة نوح وامرأة لوط هي الوقوع في الفاحشة، وإنما أولوها بأنها الخيانة في الدين(١) .

قال حبر الأمة عبد الله بن عباس– رضي الله عنهما–: «ما زنتا؛ أما خيانة امرأة نوح فكانت تخبر أنه مجنون، وأما خيانة امرأة لوط فكانت تدل قومها على أضيافه»(٢).

(وعن الضحاك أنه قال : "خيانتهما النميمة " وتمامه في رواية : كانتا إذا أوحى الله – تعالى– بشيء أفشتاه للمشركين "...، وعن ابن جريج أنه قال: " خيانتهما

---

(١)ينظر:تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٦٢)، تفسير ابن كثير (٨/ ١٩٢)، فتح القدير للشوكاني(٥/ ٣٠٥).

(٢) جامع البيان للطبري (٢٣/ ٤٩٨) .

أنهما كانتا كافرتين مخالفتين". ولا يجوز أن يراد بها الفجور ؛لأنه سمج في الطبع ، نقيصة عند كل أحد بخلاف الكفر؛ فإنَّ الكفر لا يستسمجونه ويسمونه حقا)[1].

٣- أن هذا التفسير الذي ذكروه يخالف ما ذكره بعض متقدميهم ممن وافق أهل السنة في تفسير الآية ، قال الطبرسي مستشهدا بأثر ابن عباس- رضي الله عنهما- : "...قال ابن عباس: كانت امرأة نوح وأمرأة لوط منافقتين (فخانتاهما) قال ابن عباس: كانت امرأة نوح كافرة، تقول للناس انه مجنون، وكانت امرأة لوط تدل على أضيافه، فكان ذلك خيانتهما لهما، وما زنت امرأة نبي قط، لما في ذلك من التنفير عن الرسول وإلحاق الوصمة به، فمن نسب أحدا من زوجات النبي إلى الزنا، فقد أخطأ خطأ عظيما، وليس ذلك قولا لمحصل ".

وقال السيد المرتضى: "الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- يجب أن ينزهوا عن مثل هذه الحال؛ لأنها تَعُر ، وتشين ، وتغض من القدر ، وقد جنب الله – تعالى- أنبياءه- عليهم الصلاة والسلام- ما هو دون ذلك تعظيما لهم ، وتوقيرا ، ونفيا لكل ما ينفر عن القبول منهم ، وقد حمل ابن عباس ظهور ما ذكرناه من الدلالة على أنَّ تأول قوله – تعالى- في امرأة نوح ، وامرأة لوط فخانتاهما على أنَّ الخيانة لم تكن **منهما بالزنا** بل كانت إحداهما تخبر الناس بأنه مجنون ، والأخرى تدل على الأضياف"[2].

وقال في الأمثال في القرآن: "وبما أنّ السورة تكفّلت بيان تلك القصة ناسب أن يمثل- سبحانه- حالهما بزوجتين لرسولين أذاعتا سرهما وخانتاهما؛ إذ لم تكن خيانتهما خيانة فجور لما ورد ما بغت امرأة نبي قط، وإنّما كانت خيانتهما في الدين.

(١) روح المعاني ، للألوسي (٢٨/ ١٦٢) بتصرف يسير.

(٢) أمالي السيد المرتضى (٤٢/ ٢) .

قال ابن عباس: كانت امرأة نوح كافرة تقول للناس: إنّه مجنون، وإذا آمن بنوح أحد أخبرت الجبابرة من قوم نوح ، كما أنّ امرأة لوط دلّت على أضيافه"[1].

(١) الأمثال في القرآن ، للسبحاني (١٤/ ١١) .

الخاتمة

في ختام هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها:

١- الإفك في الأصل الكذب، وهو قلب الشيء وصرفه عن جهته، واستعمل اللفظ في الكذب مطلقا .

٢- أجمع المسلمون على براءة أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها- مما نسب إليها في حادثة الإفك.

٣- مستند الإجماع في ذلك النصوص القطعية في الكتاب، والسنة المطهرة .

٤- تناقض الرافضة واضح في حادثة الإفك، فأقوال بعض متقدميهم تختلف عن أقوال متأخريهم.

٥- القمي هو أول من ذكر الرواية المكذوبة أن عائشة – رضي الله عنها- اتهمت مارية – رضي الله عنها- فنزلت آية الإفك ، وتناقلها عنه معظم من جاء بعده.

٦- رواية القمي في قذف عائشة لمارية – رضي الله عنها- فيها التعريض باتهام عائشة بالفاحشة بعد أن لم يجد ما يسعفه صراحة ويخدم معتقده في آية الإفك .

٧- اتهم القمي ،والمجلسي وغيرهما عائشة – رضي الله عنها- بالفاحشة صراحة مستدلين بآية التحريم ، وقد أصبحت هذه عقيدة رافضة العصر إلا من رحم ربي .

٨ –اعتمد الرافضة في اتهامهم لعائشة – رضي الله عنها- على رواية القمي، وتركوا غيرها من الروايات التي توافق عقيدة أهل السنة في براءة أم المؤمنين – رضي الله عنها-.

٨- سقوط جميع شبه الرافضة في حادثة الإفك؛ وذلك لأنها تخالف النصوص القطعية في الكتاب، والسنة.

فهرس المصادر والمراجع

١- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشر** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) ،الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٢- **إجلاء الحقيقة في سيرة عائشة الصِّدِّيقة** ، ياسين الخليفة الطيب المحجوب مؤسسة الدرر السنية - المملكة العربية السعودية — الظهران الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣- **إحقاق الحق** ، نور الله التستري ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة.

٤- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري** ، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر ، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ .

٥- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير ،تحقيق : علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

٦- **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما** ، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان ، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

٧- **الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة** ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي ، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة ، مكتبة الخانجي — القاهرة .

٨- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ .

٩- **الإكليل في استنباط التنزيل** ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٨١ م .

١٠- **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد** ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي– القاهرة ١٤١٩هـ.

١١- **التبيان في تفسير القرآن** ، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تحقيق وتصحيح : أحمد حبيب قصير العاملي ، مصدر الكتاب : موقع الجامعة الاسلامية

١٢- **التفسير الأصفى،** الفيض الكاشاني ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة ،عدد الأجزاء : ٢ .

١٣- **التفسير الصافي** ،الفيض الكاشاني ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة ، عدد الأجزاء : ٥ .

١٤- **الجمل** ، للشيخ المفيد ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة .

١٥- **الجامع لأحكام القرآن** ، تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ، تحقيق، أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .

١٦- **الدرجات الرفيعة،** السيد علي ابن معصوم ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة .

١٧- **السنن الكبرى،** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٨- **القاموس المحيط** ، الفيروزابادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط ١٤٠٣هـ .

١٩- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ، تحقيق :عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ

٢٠- **المراجعات** ، السيد عبد الحسين شرف الدين ، مؤسسة الوفاء .

٢١- **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ،دار الدعوة.

٢٢- **المستدرك على الصحيحين** ، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠

٢٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.

٢٤- **بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار** ، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء .

٢٥- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، محمد الزبيدي ، دار الهداية.

٢٦- **تاريخ دمشق**، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي، المعروف بابن القلانسي، تحقيق : د سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، لصاحبها عبد الهادي حرصوني – دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٧- **تفسير القرآن العظيم** ،لابن كثير ، دار الفكر بيروت ١٤٠١ .

٢٨- **تفسير القمي** ، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة ، عدد الأجزاء : ٢.

٢٩- **تفسير مجمع البيان** ، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، عدد الأجزاء : ١٠ أجزاء ، مصدر الكتاب: المجمع العالمي لأهل البيت .

٣٠- **تفسير الميزان**، الطباطبائي ، مصدر الكتاب : موقع الكوثر عدد الأجزاء : ٢٠ .

٣١- **تنقيح تحقيق أحاديث التعليق** ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، تحقيق : أيمن صالح شعبان ، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م

٣٢- **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٣٣- **جوامع السيرة النبوية** ،أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٣٤- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ، دار الكتاب العربي — بيروت

٣٥- **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ،الطبعة السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

٣٦- **سنن الدارقطني** ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت— لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

٣٧- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ، دار الحديث- القاهرة ، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٨- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة** ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية ،الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٣٩- **شرح مشكل الآثار** ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م .

٤٠- **شرح نهج البلاغة** - ابن أبي الحديد ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة .

٤١- **صحيح البخاري** ، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، بيروت ١٤٠٧ هـ الطبعة الثالثة، تحقيق : مصطفى ديب .

٤٢- **صحيح مسلم** ، مسلم بن الحجاج، إحياء التراث العربي، بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

٤٣- **طرح التثريب في شرح التقريب**، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الطبعة المصرية القديمة .

٤٤- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، أحمد بن حجر ، دار المعرفه بيروت ، تحقيق محب الدين الخطيب .

٤٥- **لسان العرب** لابن منظور تحقيق ،عبد الله علي الكبير، و/ محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف، القاهرة

٤٦- **محاسن التأويل** ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت ، الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .

٤٧- **مختار الصحاح** ، لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، تحقيق : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطبعة طبعة جديدة ، ١٤١٥ – ١٩٩٥.

٤٨- **مستدرك سفينة البحار** ، الشيخ علي النمازي ، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة ، عدد الأجزاء : ١٠ .

٤٩- **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول** - محمد باقر المجلسي، مصدر الكتاب ، المكتبة الشيعية الشاملة ، دد الأجزاء : ٢٦ .

٥٠- **مسند البزار** (المطبوع باسم البحر الزخار) ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورةالطبعة : الأولى ، (بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م).

٥١- **موقع الشيخ علي آل محسن على الشبكة العنكبوتية**
./http://www.almohsin.org